|  |  |
| --- | --- |
| **أ.د شعيب بونوة :أستاذ التعليم العالي**  **جامعة: تلمسان**  **0771 21 02 12: الهاتف**  [**cbounoua@yahoo.fr**](mailto:cbounoua@yahoo.fr)**البريد الالكتروني :** | **أ.عبدوس عبد العزيز: أستاذ مساعد "أ"**  **جامعة: بشار**  **0553 01 17 51الهاتف**  [**abdous1977@yahoo.fr**](mailto:abdous1977@yahoo.fr)**البريد الالكتروني :** |

**عنوان المداخلة : تعزيز العمالة الريفية للحد من البطالة والفقر في المناطق الريفية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

|  |  |
| --- | --- |
| **Résume :**  dans les dernières années la croissance économique ne pas suivi le rythme de la croissance démographique forte dans la plupart des pays du Moyen-Orient et Afrique du Nord, qui a conduit à une augmentation du chômage, notamment les nouveaux jeunesses entrants au marché du travail, en particulier dans les zones rurales, ils vivent dans les zones rurales a peut prés 151 millions de personnes, ou 48% de la population des pays du Moyen-Orient et Afrique du Nord, et malgré d'une urbanisation rapide, la propagation du chômage et de pauvreté dans la région reste concentrée dans les zones rurales, il est d’origin**e** de proportion de 25 % de population totale de la région pauvre, nous constatons que 58% d'entre eux vivent dans les zones rurales, ce dernier restreindre la capacité du marché de travail pour absorber les nouveaux entrants cherchant de travail année après année. Cela représente une baisse de l'emploi, en particulier dans le secteur rural face à la difficulté pour réduire le chômage et la pauvreté rurale. Ce document essaye de répondre à la question suivante: Quelles sont les stratégies qui peuvent être suivies pour promouvoir l'emploi rural, et pour réduire le chômage et la pauvreté dans les zones rurales des payes du Moyen-Orient et Afrique du Nord, ainsi que de réduire le phénomène de la migration vers les zones urbaines? **Mots clés**: l'emploi rural, le chômage rural, la pauvreté rurale, la migration et le déplacement. | **الملخص :**  لم يواكب النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة معدلات النمو السكاني المرتفعة في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مما أدى إلى زيادة مطردة في البطالة لا سيما في صفوف الداخلين الجدد من الشباب إلى سوق العمل ولا سيما في المناطق الريفية ، إذ يعيش اليوم في المناطق الريفية زهاء 151 مليون شخص أي ما يعادل 48% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى الرغم من التحضر المتسارع فإن انتشار البطالة و الفقر في الإقليم يبقى متركزاً في المناطق الريفية، فمن أصل نسبة 25 في المائة من مجموع سكان الإقليم الفقراء نجد أن58% منهم يعيشون في المناطق الريفية ،مما قيد قدرة سوق العمل على استيعاب الداخلين الجدد الباحثين عن عمل سنة بعد الأخرى. و هذا يمثل تراجع فرص العمل لا سيما في القطاع الريفي تحدياً متعاظماً في وجه الحد من البطالة و الفقر الريفيين.  تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن التساؤل التالي: ما هي الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لتعزيز العمالة الريفية للتخفيف من حدة البطالة و الفقر في المناطق الريفية وكذا الحد من ظاهرة النزوح نحو المناطق الحضرية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟  **الكلمات المفتاحية** : العمالة الريفية ، البطالة الريفية ، الفقر الريفي، الهجرة والنزوح. |

**مقدمة :**  
 يعيش ثلاثة أرباع فقراء العالم في المناطق الريفية، ولذا فإن تعزيز العمالة الريفية من أجل التخفيف من حدة البطالة و الفقر أمر أساسي على السواء لبلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض نسبة الفقر والجوع بمقدار النصف بحلول عام 2015 ولتحقيق العمل اللائق للجميع، غير أن فقراء الأرياف والمناطق الريفية خاصة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي فئات تتسم بعدم التجانس، فالاقتصاديات الريفية مختلطة في مجملها ،وتزاول الأسر عادة الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في الوقت ذاته، وتعتمد فرص العمل على مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها المعايير الاجتماعية ونماذج موسمية الأنشطة والهجرة.

ورغم تنوع أسواق العمل الريفية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فإنها عادة ما تتضمن من جهة عدداً كبيراً من فرص العمل الزراعية متدنية المهارات ومنخفضة الأجر وعمالة غير زراعية للحساب الخاص ومقابل أجر تكون في الغالب قليلة الإنتاجية نسبيا وترمي إلى تأمين البقاء، وتتضمن من جهة أخرى عددا أقل بكثير من فرص العمل عالية المهارات ومرتفعة الإنتاجية والأجر نسبياً، ويعتمد تحقيق التوازن بين هاتين الشريحتين على مستويات التنمية والظروف الأخرى الخاصة بالبلد، إضافة إلى أن المناطق الريفية ولاسيما في دول الإقليم ، تواجه أنواعاً مختلفة من تحديات الإدارة.

**أولا : طبيعة البطالة و الفقر الريفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

1. **تعداد سكان المناطق الريفية**

يقدر عدد سكان المناطق الريفية في الإقليم بنحو 151 مليون نسمة أي 48 في المائة تقريباً من إجمالي عدد السكان سنة 2004 ، وأكبر نسبة من سكان الريف في الإقليم نجدها في أقل البلدان نمواً مثل الصومال والسودان واليمن، إذ تتراوح نسبتهم في هذه البلدان بين 60 و 74 في المائة، وعلى النقيض من ذلك فإن سكان الريف في لبنان لا يمثلون أكثر من 12 في المائة من مجموع السكان، وخلال الفترة 2004-1990 ازداد عدد سكان الريف في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 1.55 في المائة سنوياً ، وتختلف الصورة في بلدان الإقليم باختلاف غنى الموارد الطبيعية وتوزعها، ووجود الخدمات الاجتماعية وكفاءتها، وتوافر فرص العمل في المدن ، وكان الوضع الأمني في الماضي داخل الإقليم رعوياً )تربية الأغنام والأبقار والإبل( ،ومع الزمن استقر الرعاة وتحولوا إلى أسر ريفية رعوية زراعية تجمع بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات في مناطق شاسعة هي عادة ذات قدرة حمل قليلة، مع هذا فإن الرعاة الصرف وصيادي الأسماك الصرف مازالوا موجودين بل إنهم يشكلون جزءاً هاماً من سكان الريف في بعض المناطق، ويفيد صيادو الأسماك من مياه البحار كما يفيدون من الموارد المائية الداخلية )كما في السودان مثلاً)، وفيما يبدو لم يطرأ تغير يذكر على تكوين سكان الريف الفقراء منذ تقدير الفقر الريفي السابق الصادر عن الصندوق عام 2003 ، فهم ما زالوا يتألفون من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة الرحل والصيادين الحرفيين والمعدمين، وهناك فئة أخرى يمكن اعتبارها ريفية جزئياً على الأقل هي فئة السكان تخوم المدن التي لا ترد بشكل منتظم في إحصاءات سكان الريف[[1]](#endnote-2).

1. **طبيعة البطالة الريفية**

تعد البطالة أحد الأسباب الرئيسية للفقر الريفي في المناطق الريفية من إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي المناطق الحدية التي تتسم قاعدة مواردها الزراعية بالشح تحتاج الأسر التي لا تملك إلا مساحات محدودة من الأرض إلى مصادر دخل بديلة، وخيارات هذه الأسر تبقى مقيَّدة مع ذلك بسبب البيئة السائدة التي لا يوفر فيها القطاع المنظم سوى فرص عمل قليلة، ولا تستوعب المراكز الحضرية فيها العدد المتزايد من شباب الريف المهاجرين الباحثين عن عمل، وتعتبر فرص العمل محدودة أيضاً في منشآت الصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات في المناطق الريفية، وفي قطاع الخدمات العام (مثل التعليم والصحة)، وباستثناء بعض البلدان القليلة مثل تونس والمغرب فإن الإقليم لم يطور صناعات زراعية أو قطاع تصنيعي أو تصديري هام قادر على استيعاب فوائض كبيرة من العمالة.

**شكل رقم 01 : معدلات البطالة الكلية والريفية في دول المنطقة (2001-2005)**



**المصدر : حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا،2007،ص25**

تقديرات البطالة لدى الشباب مرتفعة جداً في إقليم معظم سكانه من الشباب (58 في المائة دون سن 25 )، كما أن النمو الاقتصادي الذي شهده الإقليم في السنوات الأخيرة لم يواكب سرعة النمو السكاني في معظم الإقليم، وقد أثرت البطالة التي نجمت عن ذلك على الداخلين الجدد من الشباب إلى سوق العمل لا سيما في المناطق الريفية، ويبدو أن الأرقام تعكس معدلات بطالة أعلى في صفوف الشابات، فهذه الشريحة السكانية غالباً ما تفتقر إلى التحصيل العلمي والمهارات المناسبة، ففي عام 2007 بلغ معدل الأمية لدى الشباب 17 في المائة بنسبة 0.80 إناث إلى ذكور.

1. **طبيعة الفقر الريفي**

الفقر هو بشكل رئيسي ظاهرة ريفية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وكما يبين الجدول التالي ،فإن نحو 25 في المائة من مجموع سكان الإقليم هم فقراء و 58 في المائة من هؤلاء تقريباً يعيشون في المناطق الريفية[[2]](#endnote-3). وفضلاً عن هذا فإن 34 في المائة تقريباً من مجموع سكان الريف في الإقليم هم فقراء مقارنة بنحو 18 في المائة من سكان المناطق الحضرية، و بمرور الوقت يتراجع الفقر الريفي ببطء أشد من الفقر الحضري، ومع ذلك فإن الإحصائيات على مستوى الدول تخفي فروقاً صارخة بين المناطق في بعض البلدان، فالفقر في صعيد مصر أشد منه في منطقة الدلتا ومتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في المقاطعات الثماني الأشد فقراً في تركيا - وكلها في شرق وشمال شرق البلاد - يقل بنسبة 30 في المائة عن المتوسط القطري، وهناك، فضلاً عن هذا، جيوب من الفقر الشديد ضمن مناطق انتشار الفقر المنخفض في بعض البلدان ولا سيما منها تونس والمغرب.

**جدول رقم 01 : الفقر الشامل والريفي في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا )بيانات من 2003 - 2006**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **مؤشر الفقر البشري**  **(من 0 إلى 100)** | **الفقر الشامل**  **(من مجموع عدد السكان)** | **الفقر الريف(نسبة الفقر إلى سكان الريف)** | **فقراء المناطق الريفية (%)** |
| **الجزائر** | 21.5 | 0.722 | 12.1 | 14.7 |
| **جيبوتي** | 30 | 0.4595 | 74.4 | 83.0 |
| **مصر** | 20 | 0.659 | 16.37 | 23.3 |
| **فلسطين** | 6.5 | 0.729 | 32.0 | 55.0 |
| **الأردن** | 7.6 | 0.753 | 14.2 | 19.0 |
| **لبنان** | 9.6 | 0.759 | - | - |
| **المغرب** | 33.4 | 0.631 | 14.2 | 22.0 |
| **السودان** | 31.3 | 0.512 | 60.0 | 85.0 |
| **سوريا** | 14.4 | 0.721 | 11.4 | 14.8 |
| **تونس** | 17.9 | 0.753 | 4.1 | 8.3 |
| **تركيا** | 9.8 | 0.750 | 27.0 | 34.54 |
| **اليمن** | 40.6 | 0.489 | 35.5 | 40.6 |

**المصدر : حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا،2007،ص24.**

أسباب الفقر الريفي في الإقليم عديدة ومتعددة ومعقدة، ولعل السبب الاقتصادي والطبيعي الرئيسي هو قلة الموارد الطبيعية وسوء إدارتها مقترناً بالأوضاع المناخية غير المستقرة، وبموازاة ذلك يسهم سوء البنى الأساسية المادية والخدمات المالية في تكريس الفقر، وتدل الدراسات الحديثة عن دور النمو الزراعي في الحد من الفقر على وجود علاقة إحصائية بين إنتاجية الزراعة والحد من الفقر[[3]](#endnote-4).

**03.النزوح والهجرة**

تشكل الهجرة من بلاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى بلاد أخرى مثل دول أوروبا فرصا محتملة هائلة للمناطق المصدرة والمستقبلة للهجرة[[4]](#endnote-5) ، ويلاحظ أن نظام الدفع الفوري السائد المرتبط بنظام التأمين الاجتماعي في أوروبا والارتفاع الكبير في سن السكان ، قد يُثقل في المستقبل كاهل العمال الذين لا بد لهم من إعانة المتقاعدين مع زيادة العمر المتوقع للفرد ، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية يزداد عدد العاملين المحتملين بين سن 20 إلى 65 على أساس صافي يبلغ مليون عامل في الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما بين أعوام 2000 إلى 2010 ،بينما من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يبلغون 65 عاماً بمقدار 3.6ملايين في نفس الفترة الزمنية ، ومن ثم ومع افتقار حدوث تغير جذري في معدلات الخصوبة بأوروبا تصبح الهجرة هي الحل الوحيد لتعزيز قوة العمل الآخذة في الانكماش ، وتذهب التنبؤات الديموغرافية للأمم المتحدة إلى أنه للحفاظ على ثبات معدل السكان كبار السن مقابل عدد السكان العاملين ،(أي ضمان أن كل شخص متقاعد عن العمل يستطيع الاعتماد على نفس العدد من الأشخاص العاملين ) تحتاج المنطقة إلى نحو عشرة ملايين مهاجر في العام ، وبالتوازي فمن ا لمتوقع أن تزداد القوة العاملة في بلاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا بمقدار 82 مليون بين أعوام 2005 و 2025 ، كما تمثل أسواق العمل في أوروبا بديلاً جذاباً للشباب في بلاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بارتفاع نسبة البطالة (البطالة الجزئية ) في أوطانهم.

وفيما يخص الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية فإن سكان المدن في معظم بلدان الإقليم، يتزايدون بمعدلات أعلى بكثير من معدلات تزايد سكان الريف )باستثناء مصر( ففي اليمن مثلاً تضاعف عدد سكان المدن ثلاث مرات تقريباً في الفترة من 1975 - 1998 إذ ارتفعت نسبتهم من 11.4 في المائة إلى 31.4 في المائة. وعرفت العاصمة صنعاء معدل زيادة سكانية قدره 8 في المائة بين 1995 و 2005 ، وفي مصر بلغ عدد سكان القاهرة الكبرى 24 مليون نسمة في أوائل القرن بفعل الهجرة. وعلى الرغم من عدم توافر معلومات إحصائية منهجية حديثة على الصعيد الإقليمي فإنه من المتفق عليه عموماً أن هذه الاتجاهات مستمرة وإن يكن إلى درجة أقل، وتعود الهجرة من الريف إلى المدينة إلى تراجع فرص العمل في الزراعة وإلى توافر فرص عمل حقيقية أو متخيلة في المدن، كما تعود إلى التباين في توفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وقد تجاوز تدفق المهاجرين الريفيين في كثير من الأحيان قدرة معظم الاقتصاديات الحضرية على الاستيعاب، مما أدى إلى ظهور قطاع غير منظم توسع في بعض البلدان توسعاً كبيراً من حيث العمل غير الزراعي والدخل الوطني ، ومع ذلك تبقى التحويلات مصدر دخل هام للفقراء، ففي المغرب مثلا يقدر البنك الدولي أن التحويلات تمثل ما يصل حتى 30 في المائة من دخل الفقراء[[5]](#endnote-6).

و للإشارة هناك نوعان رئيسيان من تدفقات الهجرة طويلة الأجل من بلدان الإقليم، وتحديداً إلى البلدان المنتجة للنفط وإلى أوروبا، النوع الأول هو ضمن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمفهومه الواسع من البلدان غير المنتجة للنفط إلى البلدان المنتجة للنفط.

يوضح الشكل التالي النسبة المرتفعة للهجرة في دول الاقليم نحو دول أوربا سنة 2004 :

**شكل رقم 02) : اتجاهات الهجرة في دول الشرق الاقصى وشمال افريقيا**



**Source : Ahmed Galal,, Jean-Louis Reiffers, Rapport Du Femise 2007 Sur Le Partenariat Euro-Mediterraneen,France,2007,P22.**

يلاحظ من خلال الشكل أن نسبة الهجرة في دول المنطقة نحو البلدان الأوروبية مرتفعة جدا ، ما يوحي أن قبلتهم بالدرجة الأولى هي أوروبا ، حيث تجاوزت 90% من مجموع العمالة المهاجرة ، وهذه الفترة بالذات عرفت نزوحا كبيرا نحو أوروبا بما فيها الهجرة غير الشرعية ، بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتفشي البطالة وانعدام الاستقرار الأمني .

**ثانيا : اتجاهات العمالة الريفية ومواطن العجز**

**01.خصائص سوق العمل الريفي**

تمتاز أسواق العمل في دول الإقليم عامة بالضعف في المناطق الريفية، حيث لا تزال علاقات العمل التقليدية، لا بل الإقطاعية، موجودة، وحيث يتمتع العمال الريفيون بحقوق قانونية أقل من العمال الآخرين، وفي المناطق التي تسود فيها عمالة موسمية وعرضية في المزارع الصغيرة، ويكون تنظيم العمل أكثر متانة عندما تكون المزارع كبيرة الحجم والاستخدام أكثر استدامة وعلاقات العمل أكثر تنظيماً، كما يحصل في المزارع الكبرى.

كما تعتبر أسواق العمل الريفية إلى حد كبير على أنها عن أسواق للعمال غير المهرة، حيث يأتي العرض من عمال يتمتعون بالقليل من التعليم أو التدريب الرسميين، ويساهم انتشار العمل العارض وعمل الأطفال في انخفاض الإنتاجية وتدني الأجور وضعف القدرة على التفاوض، وحيث تسود المزارع العائلية الصغيرة، يتكّون معظم عرض اليد العاملة من صغار المزارعين ومن عائلاتهم التي تحتاج إلى استكمال الدخل الذي تحصل عليه من ممتلكاتها الخاصة من خلال تأجير خدماتها، ويتحدد عرض اليد العاملة بشكل كبير من خلال طريقة تقييم صغار المزارعين لعائدات العمل على مزارعهم مقارنة مع الأجور التي يمكن أن يحصلوا عليها في حال عملوا لحساب أشخاصٍ آخرين، وفي المناطق التي يكثر فيها العمال ويشتد اكتظاظ السكان على الأرض، غالباً ما يكون هناك بطالة غير طوعية بسبب عدم قدرة العمال على إيجاد عمل وفقاً لمعدل الأجر الساري، ويتسبب انتشار عمل الأطفال في الزراعة باستمرار دورة يكون فيها دخل الأسرة المعيشية لكل من المزارعين والعمال بأجر غير كافٍ لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية.

كما تتميز أسواق العمل الريفية الضعيفة بسلطة أصحاب العمل الاحتكارية والإفراط في عرض اليد العاملة والهياكل التحتية الرديئة للنقل والاتصالات التي تقيد انتقال اليد العاملة نحو أسواق أقوى، ونتيجة لذلك، تعاني الأجور في المناطق الريفية من الانخفاض ويقع الناس في كمائن الفقر، واستخدمت أنظمة العمالة الريفية في عدة بلدان للتصدي لهذه المشكلة. وترمي هذه الأنظمة إلى توفير فرص الدخل وتعزيز أسواق العمل في المناطق الريفية من خلال زيادة الطلب على اليد العاملة واستخدامها لتكوين الهياكل الأساسية المادية أو الاجتماعية.

أما عن هيكل الأجور في دول المنطقة، فتنخفض في الزراعة إذ يتلقى كثير من العمال أجراً دون الحد الوطني الأدنى للأجور، ويشكل تحديد الأجور إحدى المسائل الأكثر منازعة من بين مسائل العمل الريفي، حيث يتأخر دفع الأجور في أغلب الأحيان.

**02.أهمية العمالة الزراعة في المناطق الريفية لدول المنطقة**

تؤدي الزراعة دورا محوريا في نمو الاقتصاديات وفي تحولاتها الهيكلية، ويكون النمو الذي تولدّه الزراعة فعالاً بصورة خاصة في التخفيف من حدة الفقر لأن كثيرا من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية،ويحدد الإنتاج الزراعي أسعار المواد الغذائية ويمارس تأثيراً كبيراً على المداخيل وتكاليف الأجور الريفية.

وتحتفظ كثير من البلدان النامية ومنها دول المنطقة بالمزايا النسبية في الأنشطة الأولية (الزراعة والموارد الطبيعية) وتشهد آثاراً مضاعِفة قوية لنمو الإنتاج الزراعي، وكان النمو الزراعي في الماضي من بوادر نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى. ورغم أن الظروف اليوم لا تعكس تلك التي شهدتها البلدان المتقدمة، فإن كون الزراعة نقطة انطلاق النمو أمر لا جدال فيه.

تبلغ نسبة حصة الزراعة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم سنة 2008 ما نسبته %12.6 ، أي أقل بنسبة 15 في المائة مما كانت عليه عام 2000 ويتسق هذا مع الاتجاه العالمي العام، وفي الجزائر ولبنان والأردن تهبط النسبة إلى 8.4 في المائة و 7.3 في المائة و 2.3 في المائة على التوالي. أما أعلى نسبة في الإقليم فهي في السودان 33.7 في المائة.

يستخدم قطاع الزراعة في دول الشرق الأوسط ما يفوق 100مليون شخص و 19 مليون شخص في شمال إفريقيا، فهو إذن مصدر العمالة الثاني بعد قطاع الخدمات عبر العالم، ويستأثر بالقسط الأوفر من القوى العاملة الريفية ،و ا ذا قارنا هذه المعطيات مع بقية الأقاليم نجدها معتبرة ، إذ يعيش في آسيا أكثر من 700 مليون عامل زارعي، وبذلك تستأثر آسيا بأكثر من 70 في المائة من المجموع العالمي، فيما يوجد 192 مليون عامل زارعي في أفريقيا جنوب الصحراء أي ما يقارب 20 في المائة من المجموع العالمي، وفي الصين والهند يشتغل 510 ملايين شخص و 276 مليون شخص على التوالي في القطاع الزراعي. ويمثل هذان البلدان معاً 60 في المائة من مجموع العمالة على الصعيدين العالمي - تقريباً من مجموع القوى العاملة الزراعية العالمية.

**جدول رقم 02 : مجموع العمالة في الزراعة )بالآلاف(**



**Source :ILO: Global Employment Trends Model,: 2007**

تضم المنطقة أعداداً متزايدة من العمال الزراعيين وغير الزراعيين الذين ينتمي كثيرون منهم إلى أسر زراعية لا تملك من الأراضي أو موارد المياه ما يكفي لإعالة كل أفراد الأسرة، وبعض هؤلاء العمال لا يملك أي أراضٍ على الإطلاق، وفي بعض المناطق نجد أن عدد العمال المأجورين المعدمين يفوق بكثير عدد المزارعين، فهم يكسبون عيشهم من خلال العمل بأجر يومي خارج المزارع أو في مزارع كبار المزارعين. ففي مصر مثلاً يعمل العمال عادة بأجر يومي في الزراعة أو البناء أو يهاجرون داخلياً إلى المناطق الحضرية أو يزاولون أو يعملون كباعة متجولين وهم يجدون عملاً لنحو 10 أيام في الشهر وغالباً ما يملكون عدداً لا يذكر من الحيوانات معظمها من قبيل الطيور الداجنة التي تستخدم أحياناً للاستهلاك الأسري ولكن كثيراً ما تباع عندما تشتد الحاجة إلى أموال نقدية، وكثيراً ما تشكل الأسر الريفية التي يرأسها عمال بأجر معظم مجموعات الإنفاق الأدنى في بعض البلدان. ففي المغرب، مثلاً، يعتمد فقراء الريف، سواء كانوا يملكون أراضي أم لا، على أجورهم أكثر مما يعتمدون على زراعة أراضيهم. وفي الأردن ذكر أن معظم أسر المزارع الصغيرة تعتمد من أجل بقائها على الدخل من العمل بأجر. وفي المناطق الريفية من مصر يمثل العمل عادة 85 في المائة من دخل الأسرة الفقيرة[[6]](#endnote-7).

من ناحية الدخل تبقى الزراعة المورد الأساسي للعمالة في كثير من دول الإقليم وتمثل 63 في المائة من دخل الأسر الريفية في شمال أفريقيا و 62 في المائة في الشرق الأوسط ، إلاّ أن الأنشطة غير الزراعية أصبحت تشكل حصة أكبر بكثير من حصتها في الماضي. فعلى سبيل المثال يكسب صغار المالكين في تركيا 40 في المائة من دخولهم من أنشطة غير زراعية تأتي 7في المائة منها من التحويلات و 12 في المائة من الأنشطة التجارية و 21 في المائة من المرتبات والأجور[[7]](#endnote-8).

خلاصة القول أن الزراعة ما زالت تشكل مصدر الدخل الرئيسي لمعظم الأسر الريفية في دول المنطقة بالرغم من أن الزراعة صغيرة الحجم ليست في الكثير من الحالات سوى جزء من إستراتيجية سبل العيش المتنوعة، التي تمزج بين العمل الزراعي بأجر والعمل غير الزراعي بأجر وأنشطة الخدمات والتحويلات، كما تتسم عائدات العمل الزراعي بأجر بكونها متدنية ومتقلبة، ويبدو أن فرص العمالة المنتظمة تتقلص جراء ازدياد استخدام العمال بشكل عرضي أو مؤقت، ولذا يجب معالجة مواطن العجز في العمل اللائق في العمالة الريفية على وجه الاستعجال لأن نمو السكان الريفيين، بالقيم المطلقة، سيستمر في البلدان النامية لجيل آخر.

1. **أهمية العمالة غير الزراعة في المناطق الريفية لدول المنطقة**

لئن كانت الزراعة مصدراً لسبل العيش لنسبة تقدر بحوالي 87 في المائة من النساء والرجال في المناطق الريفية وتوفر الوظائف لما يبلغ 120 مليون من صغار المزارعين والعمال من غير مالكي الأراضي ، فإن الزراعة ليست بمفردها قادرة على تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية في دول المنطقة، والعمالة الريفية غير الزراعية تعد حيوية، فالنهوض بالمنشآت غير الزراعية المستدامة أمر ضروري في كافة المجتمعات الريفية لاستحداث وظائف أكثر وأفضل، وهناك مجموعة كبيرة من البحوث والأدلة تبين أهمية المنشآت غير الزراعية بوصفها محركات للتنمية الريفية ودورها في نمو الدخل والتخفيف من وطأة الفقر[[8]](#endnote-9) ،وتنطوي الزيادة في فرص العمل غير الزراعية على تخفيض محتمل من عرض العمال الزراعيين، وبالتالي زيادة الأجور. وهكذا، من المرجح أن تؤدي التدابير السياسية التي تشجع العمالة غير الزراعية إلى توليد فوائد غير مباشرة لصالح العمال الريفيين.

وفي العديد من دول المنطقة، كانت الأنشطة غير الزراعية تشكل تقليدياًّ نشاطاً إضافياًّ منخفض الإنتاجية نسبياً، تمارسه الأسر لتنويع مصادر دخلها وتأمين نفسها من الصدمات التي يتعرض لها الدخل الزراعي، بيد أن الأنشطة غير الزراعية تزداد أهمية في العديد من المجتمعات الريفية وليس ذلك تكملة للأنشطة الزراعية وإضافة إليها فحسب بل باعتبارها أيضاً مصادر نمو قوي للدخل والعمالة [[9]](#endnote-10) ، ويصح ذلك خاصة في المناطق الريفية التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الهياكل الأساسية المادية ورأس المال البشري. وفي الحقيقة، من المرجح أن تحقق المنشآت الريفية غير الزراعية أداء أفضل في المناطق المزدحمة بالسكان حيث الطلب أكبر وحيث توجد اقتصاديات المدن، في حين أن من المحتمل أن يقيدها انخفاض طلب السوق في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والسكان المتناثرين، وفي المناطق التي تتداول فيها سيولة محدودة بسبب ارتفاع معدلات الفقر. وفي العموم تزداد العمالة الريفية غير الزراعية أهمية بالنسبة لسبل عيش الأسر الريفية[[10]](#endnote-11).

من جهة أخرى معظم الأنشطة الريفية غير الزراعية في الإقليم تتم في القطاع غير المنظم ذي الأجور المتدنية بما في ذلك أنشطة الباعة المتجولين والدكاكين الصغيرة و ورشات التصليح وبعض الخدمات غير المنظمة المختلفة )تصفيف الشعر مثلاً(،وينطوي هذا القطاع على إمكانات كبرى للتوظيف، ويمكن أن يشكل مصدراً من مصادر الدخل الريفي. ففي مصر مثلاً يقدر أن 50 في المائة من الدخول الريفية مصدرها أنشطة غير زراعية بما في ذلك الأجور المكتسبة من العمل غير الزراعي أو العمل لدى الحكومة أو القطاع الخاص ومن صافي إيرادات المنشآت غير الزراعية.

ومما يحد من تطور الأنشطة غير الزراعية والأعمال الريفية ما يلي[[11]](#endnote-12):

* انخفاض الطلب الريفي على المنتجات والخدمات، فكثيراً ما يصبح الطلب على السلع والخدمات في المناطق الريفية مقتصراً على البنود الأساسية بسبب ظروف الركود الاقتصادي وقلة الموارد النقدية.
* صعوبة الوصول إلى الأسواق والحصول على المعلومات، فكثير من فقراء الريف يعانون من انعدام فرص الاطلاع على الطلب في السوق، أو التعرف على الزبائن المحتملين بسبب نقص مرافق النقل والاتصالات والتعليم الجيد.
* سوء قاعدة البنى الأساسية ) المياه والإصحاح والتدفئة والكهرباء والطرق الريفية والاتصالات( مقارنة بالمناطق الحضرية وهو ما يثني المستثمرين المحتملين عن الاستثمار في المناطق الريفية.
* قلة فرص الحصول على التمويل الريفي بسبب قلة الخدمات الخارجية التي تقدمها المصارف الرسمية، وعدم توافر

الضمانات للمقترضين المحتملين، والمخاطر المرتبطة بإقراض الفقراء لمشاريع غير مضمونة في المناطق الريفية.

* نقص المهارات، فمعظم العمال الريفيين هم من ذوي المهارات المحدودة ، ويمكن تعزيز منتجي الحرف اليدوية التقليدية من خلال تدريبهم ليكيفوا إنتاجهم مع متطلبات السوق من حيث الجودة والتنوع.
* المنافسة مع البلدان الأخرى ومنها الصين )في مجال الصناعات اليدوية أو النسيجية مثلاً( التي شهدت المنشآت الريفية فيها تطوراً ملحوظاً، وقد أدت هذه المنافسة - بالاقتران مع مشكلة التقيد بمعايير الجودة للمنتجات المحلية في الإقليم - إلى إغلاق عدد من معامل النسيج الصغيرة الواقعة في المناطق الريفية مما أدى بدوره إلى تراجع كبير في الدخل الريفي لا سيما للعاملات ) في تونس مثلاً(

**رابعا :** **ما هي الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لتعزيز العمالة الريفية للتخفيف من حدة البطالة والفقر في المناطق الريفية؟**

**01.** **دور الزراعة في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر :**

إن الفقر هو أوسع انتشاراً في المناطق الريفية وأن الزراعة) بما فيها الرعي ومصائد الأسماك( هي المصدر الرئيسي لمعيشة الأسر الريفية الفقيرة ،ومع ذلك فإن دور الزراعة والتنمية الريفية في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر في بلدان الإقليم غالباً ما يكون محدوداً نسبياً مقارنة بدور القطاعات الأخرى مثل تنمية الخدمات الاجتماعية )التعليم والصحة( والبنى الأساسية وشبكات السلامة، ومعظم الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر تعترف بدور الزراعة في الحد من الفقر ولكن بتركيز محدود.

تعالج استراتيجيات الحد من الفقر الظواهر والتحديات الرئيسية التالية[[12]](#endnote-13):

* استهداف أفقر المناطق من خلال الاستثمار في استراتيجيات للحد من الفقر مصممة لمزارعي المناطق الحدية.
* دعم ممارسات الإدارة المحسنة والمستدامة للموارد الطبيعية فيما يتعلق بإدارة المياه/الري وتحسين استخدام المراعي )ومما يلفت النظر أن قضايا الوصول إلى الأراضي وحيازة الأراضي لا يرد ذكرها أبداً تقريباً بسبب حساسيتها السياسية(.
* تعزيز إمكانات وصول فقراء الريف إلى الأسواق/التسويق ومرافق التخزين.
* تحسين تقديم الخدمات الزراعية مثل الخدمات الاستشارية.

من المسائل الهامة الجديرة بالنظر هي من هم المزارعون في بلدان الإقليم الذين يفيدون من السياسات الزراعية،ففي الحالات التي يكون فيها هدف السياسات الرئيسي هو زيادة الإنتاج الزراعي و/أو الصادرات،فإن المستفيدين غالباً ما يكونون المزارع التجارية الكبرى على حساب أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر الريفية الفقيرة، وقد كان هذا هو الحال في المغرب حيث ركزت السياسات على تطوير الزراعة المروية ودعم منتجات الحمضيات للتصدير على حساب المزارعين الفقراء الذين يعملون في نظم الإنتاج البعلية، وفي السودان، وعلى نحو مشابه، أدى تخصيص الأراضي للمزارع شبه الممكنة ودعمها إلى نشوء نزاعات مع صغار المزارعين المحرومين ومع الرعاة والمعدمين، وفي اليمن أسهم تقديم الإعانات لكبار منتجي القات على حساب المزارعين الفقراء في نضوب مستودعات المياه الجوفية.

**02. تمويل الأرياف من أجل الدخل والعمالة :**

سياسات الإقراض في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا )التي تهيمن عليها مؤسسات القطاع العام( تميل إلى تفضيل كبار المزارعين وأصحاب المشاريع الميسورين ممن يملكون ضمانات مادية أو مالية، والتمويل الصغير كان وما يزال يستند في المقام الأول إلى تقديم القروض من أجل الاستثمار في المنشآت ولم يكن دائماً ناجحاً في تعزيز الإنتاج الزراعي أو تنويع المنتجات، ولا توفر خدمات الادخار الطوعي والإيداع والتأمين الصغير إلا نادراً، وكان هذا الوضع يستبعد جزءاً كبيراً من سكان الريف )الفقراء الناشطون اقتصادياً والفقراء المدقعون على حد سواء( ممن يحتاجون إلى تمويل صغير يناسب احتياجاتهم المحددة.

وفضلاً عن هذا فإن عدداً من بلدان الإقليم قد أخذ بشكل متزايد خلال العقدين الأخيرين يعترف بدور التمويل الصغير كأداة هامة في التخفيف من وطأة الفقر. ويشير مسح تم بتكليف من صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال في ثمانية بلدان% 74 في الإقليم إلى ارتفاع كبير في عدد المقترضين من 1290000مقترض عام 1999 إلى 710000 مقترض عام 2003 وإلى زيادة كبيرة في حجم الحافظة من 40 مليون دولار أمريكي إلى 240 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة، ومع ذلك بقيت نسبة المقترضين الريفيين في حدود 22 في المائة من مجموع المقترضين وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة الفقراء المعدمين في المناطق الريفية )المقدرة بنحو 57 في المائة(.لم ينجز التمويل الصغير في بلدان الإقليم إلا اختراقاً محدوداً للسوق ولم يحقق حتى الآن أي أثر حاسم على سبل معيشة فقراء الريف[[13]](#endnote-14).

من جهة أخرى يواجه الناس في المناطق الريفية عادة عبئاً ثلاثياًّ من حيث التمويل. أولاً، يعني تعذر الوصول إلى الائتمان، لا سيما بالنسبة للمرأة، بشروط تنافسية للاستثمار في النشاطات المولدة للدخل في الزراعة وخارج القطاع الزراعي أن فرص الحصول على الدخل والعمالة مقيدة، وقد تبين في دراسة متعددة الأقطار أجريت مؤخراً أن ما لا يزيد على حوالي أسرة واحدة من أصل عشر أسر زراعية في البلدان المشمولة بالدراسة تتمكن من الوصول إلى الائتمان . ثانياً، من المرجح أن يفتقر الفقراء في المناطق الريفية إلى سبل الحصول على أدوات الادخار الملائمة، مما يعني أنهم يوظفون استثماراتهم في أشكال أقل إنتاجية أو أكثر مجازفة قد تزيد من قلة السيولة الريفية. ثالثاً، بدون الوصول بشكل ملائم إلى أدوات الحد من المجازفات (مثل تأمين المحاصيل)، يحتمل أن تعزف الأسر الريفية عن الإبداع وعن اعتماد أنشطة جديدة أو توسيع أنشطة موجودة، حتى مع توافر السيولة الملائمة لديها.

**03. اجتذاب الاستثمار العام المؤاتي للعمالة إلى المناطق الريفية :**

تتميز المناطق الريفية لدول المنطقة بانخفاض مستوى الاستثمارات العامة والخاصة، وعندما يكون مستوى الاستثمارات العامة منخفضاً وتكون الخدمات العامة المقدمة مثل البنى الأساسية للنقل وإمدادات المياه والاتصالات سيئة. وعندما يتدنى مستوى الاستثمارات الخاصة ينقص رأس المال المتوافر لشراء الأصول أو المدخلات اللازمة للتنمية الزراعية مما يؤدي إلى بطء في نمو المناطق الريفية**.**

وعليه ولجعل الأسواق الريفية تسير بطريقة أفضل ولإيجاد فرص عمل في المناطق الريفية ، من الأفضل الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية، بما في ذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص عند الاقتضاء، ومن المهم تمييز آثار الاستثمار المتعلقة بالعمالة وتخطيط الاستثمار من أجل الاستفادة من المزايا النسبية لكل من المناطق الريفية والحضرية لتوسيع البعدين المكاني والإقليمي لهذه الآثار إلى الحد الأمثل.

ويقتضي ذلك ضرورة إجراء تقييم منتظم لآثار برامج الاستثمار العامة فيما يتعلق بالعمالة، ومن ثم يمكن أن يكون هذا التقييم للأثر في العمالة خطوة أولى ملموسة نحو الاستفادة إلى الحد الأمثل من أثر قرارات الاستثمار في العمالة وزيادتها.[[14]](#endnote-15)

وينبغي أن يعزز الاستثمار في الهياكل الأساسية لصالح العمالة الريفية الروابط بين الريف والحضر عن طريق مساعدة المنتجين الريفيين (لا سيما منتجي السلع الزراعية أو القابلة للتلف) على إيصال منتجاتهم إلى السوق في الوقت المناسب، وتحد صعوبة الوصول إلى الأسواق من فرص توليد الدخل ،كما أن البعد عن الأسواق يزيد من عدم التقين ويحد من مجال الخيار ويؤدي إلى فرص تسويقية محدودة وإلى تخفيض أسعار بوابة المزرعة وزيادة تكاليف المدخلات. كما أن البعد يفاقم من حدة مشكلة الخسائر بعد الحصاد، ومما يساعد أيضاً على إيصال السلع والخدمات الريفية إلى الأسواق العالمية التي قد تكون مدرة للأرباح، وجود هياكل أساسية جيدة للنقل.

**04. توفير سبل أفضل للحصول على التعليم والارتقاء بالمهارات في المناطق الريفية :**

معلوم أن الناس في المناطق الريفية محرومين من سبل الحصول على التعليم والتدريب أكثر من الناس في المناطق الحضرية،ويحتمل أن تكون البنات والنساء محرومات بشكل خاص، وفيما يتعلق بالتعليم الرسمي في المناطق الريفية في البلدان الفقيرة، غالباً ما يتمثل التحدي في العثور على مدرسين مؤهلين ولديهم حوافز للعمل في المناطق الريفية، لا سيما إذا كانت هذه المناطق نائية والمواد التعليمية والهياكل الأساسية المدرسية رديئة؛ وقد يكون الأطفال أنفسهم مقيمين بعيداً عن المدرسة أو مصابين بالإحباط لأسباب مختلفة من الذهاب إلى المدرسة. ونتيجة ذلك هي أن معدلات التسجيل وإنهاء الدراسة والإلمام بالقراءة والكتابة تكون كلها أدنى لدى النساء في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية. وهكذا، فإن كلاًّ من النوعية الرديئة للتعليم الأساسي وانخفاض مستويات التحصيل العلمي وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين يعوق توليد العمالة المنتجة والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية.ومن الجوهري تحسين التعليم الأساسي بل يعد ذلك غالباً شرطاً لازماً للبرامج والسياسات الأخرى الهادفة إلى تحسين المهارات والمعارف في المناطق الريفية وإلى إيجاد معظم الفرص للتدريب المهني والتقني.

قد يكون التعليم أيضاً أهم المتغيرات للدخول إلى الاقتصاد غير الزراعي، وتشير أدلة من أن تركيا وتونس إلى أن تحسين التعليم يمكن العمال الريفيين من الحصول على وظائف غير زراعية أعلى أجراً، بينما يضطرهم عدم التعلم إلى القيام بالوظائف الزراعية أو الوظائف غير الزراعية منخفضة الأجر في أحسن الأحوال ، وفي معظم دول الإقليم عامة، يرتبط الالتحاق بالمدرسة، بشكل إيجابي وبدرجة كبيرة، بالمشاركة في العمالة غير الزراعية بأجر، ويرتبط سلبياًّ بالمشاركة في الأنشطة الزراعية[[15]](#endnote-16).

وتطوير المهارات الريفية في دول المنطقة، بما في ذلك خدمات الإرشاد والنهوض بالتغيير التكنولوجي في المناطق الريفية، يعد حيوياً كذلك لتعزيز الأمن الغذائي وحماية البيئة. ومن الحيوي أيضاً توفير قدر أكبر وأفضل من التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين الموجهين إلى الأنشطة الزراعية وغير الزراعية على السواء، والمتمشيين مع النتائج القائمة على السوق ومع طلب السوق، وذلك لتحسين الإنتاجية الريفية والقدرة التنافسية، بيد أن عديداً من العوائق التي تحول دون تحقيق تعليم أكثر وأفضل نوعية في المناطق الريفية (مثل تناثر السكان ورداءة الهياكل الأساسية وحالات العودة إلى التعليم المفترضة أو الحقيقية ونحو ذلك) يحد أيضاً من تطوير قدر أكبر وأفضل من التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. وسياسات التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين يشوبها التحيز للرجل على حساب المرأة في غالب الأحيان.

تقدم خدمات الإرشاد الزراعي والريفي معلومات ومعارف وتدريبا على كيفية استخدام تلك المعارف لفائدة المزارعين والمشاريع الريفية. وأدّى الابتكار في تقديم خدمات التنمية الزراعية إلى توسيع خيار المزوّدين وتحسين تقييم الفئات المستهدفة وأغراض ذلك والجمع بين النهُج المنظمة وغير المنظمة ، وتركز التدخلات الرامية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية على اعتماد تكنولوجيات جديدة والنفاذ إلى أسواق جديدة[[16]](#endnote-17) :

* الخيارات التكنولوجية، لاسيما تلك المتصلة بالحصول على المعلومات (السوقية) في أوانها.
* استخدام تقنيات ذات قيمة مضافة في تجهيز المنتجات الزراعية وتعليبها وتسويقها.
* تحسين ممارسات الإنتاج باستخدام عوامل إنتاج وتقنيات محسنة .
* اعتماد منتجات متخصصة - سلع غير غذائية جديدة.
* تطبيق ممارسات مستدامة بيئيا.

1. **توسيع استخدام أدوات الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية :**

تنص المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٢ على ما يلي:

"**لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية.**

كما تعلن استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لسنة 2001 بشأن الضمان الاجتماعي أن "**الأولوية القصوى تعود إلى السياسات والمبادرات التي من شأنها أن تكفل الضمان الاجتماعي للأفراد الذين لا تغطيهم الأنظمة الموجودة"[[17]](#endnote-18)**

وعليه يمكن القول أن الحماية الاجتماعية يمكن أن تعزز العمالة الريفية، فالبرامج التي تربط تطوير المهارات بالحماية يمكن أن تزود الفقراء بقدرة متزايدة وبإمكانية أكبر للوصول إلى عمالة أكثر تأهيلاً وتدر أجوراً أعلى.

في الواقع إن تغطية الحماية الاجتماعية[[18]](#endnote-19) الموجودة في العديد من دول الإقليم محدودة جداً، خاصة في المناطق الريفية. فهذه المناطق تتسم بمستويات الفقر المرتفعة والقدر الكبير من الأنشطة غير المنظمة والعمل للحساب الخاص والقدرة المحدودة على سداد تكاليف الخدمات وما يقابلها من توفير محدود للخدمات، لا سيما في مجال الصحة.

ويعتمد العديد من الأشخاص في دول الإقليم ، ولا سيما أفقرهم على زراعة الكفاف أو على العمل العرضي بأجر سواء في الزراعة أو في القطاعات الأخرى، وذلك يجعلهم مستضعفين بشكل خاص إزاء المخاطر المرتبطة بالزراعة - من الصدمات المناخية إلى التغيرات الموسمية الأكثر قابلية للتنبؤ فيما يتعلق بتوافر الأغذية والعمالة، ومن المصادر الحاسمة الأخرى لاستضعاف الأشخاص اعتمادهم الكبير على الأصول المادية، لا سيما الأراضي.

فالأشخاص الذين لا يملكون أراضي هم عادة في صفوف الفقراء المزمنين، خصوصاً في دول الشرق الوسط وكان العاملون بشكل عرضي يشكلون أكبر فئة مهنية بين الفقراء المزمنين في اليمن ، ويشكل انعدام أمن الدخل للعمال المهاجرين والعمال الموسميين عاملاً أساسياً يفضي إلى عجز في العمل اللائق، ويوفر العمل العرضي للأسر فرصاً قليلة للاستثمار في تنمية المهارات وتكوين الأصول، ويؤدي عدم مساواة ميزان القوى مع أصحاب العمل إلى الحد من قدرات الأسر على تحسين أمنها وظروف عملها[[19]](#endnote-20).

وهكذا، فإن هناك عدة أسباب تدعو إلى توسيع تغطية الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية في دول الإقليم.عن طريق[[20]](#endnote-21) :

* **التصدي لأدنى مستويات المعيشة:** من خلال تحسين ورفع مستوى المعاشات الاجتماعية التي هي أحد التدابير الأساسية المتخذة للتصدي لهذه المشكلة، خاصة لدى الأشخاص المسنين.
* **تحسين سبل الوصول إلى الرعاية الصحية للجميع**: يعد الوصول إلى الرعاية الصحية عاملاً حاسماً للحد من الاستضعاف وزيادة قدرة الأسر على الوصول إلى وظائف وفرص مدرة لمداخيل أكبر، وفي معظم البلدان توجد جنباً إلى جنب عدة أنظمة ترمي إلى توفير الحماية الاجتماعية في المجال الصحي، وتتمثل التحديات الرئيسية في تحسين الفعالية والتغطية للأنظمة المناسبة (الخدمات الصحية الوطنية والتأمينات الصحية الاجتماعية أو الوطنية والتأمين الصحي القائم على المجتمع المحلي ونحوها) وإدماج مختلف الأنظمة في نظام وطني واحد منصف وتعددي ومنظم بشكل جيد.
* **الحد من المخاطر المهنية:**تعد الزراعة، من حيث الوفيات والإصابات والاعتلال الصحي المتصل بالعمل، إحدى المهن الثلاث الأكثر خطورة، فالعمل شاق وساعات العمل طويلة والعمال وأسرهم يتعرضون لطائفة كبيرة من المخاطر، منها الأدوات والمعدات غير الآمنة والمصممة بشكل رديء والمواد الكيميائية السامة والأمراض الحيوانية والنباتية،وفي المناطق الريفية لدول الإقليم يزداد التعرض للإصابات الخطيرة من جراء عدم حصول العمال الزراعيين على المعلومات المتعلقة بممارسات العمل المأمون وعدم وجود نظم السلامة لمنع التداعيات البيئية، ويساهم التفاعل بين ظروف المعيشة والعمل السيئة وتفشي الأمراض الوبائية في كثير من المناطق الريفية في سوء الحالة الصحية والحد من القدرة على العمل وانخفاض الإنتاجية وتناقص العمر المتوقع، خصوصاً لدى الفئات الأكثر استضعافاً ويشكل تحسين السلامة والصحة جزءاً لا يتجزأ من الحماية الاجتماعية **[[21]](#endnote-22)**.

عموما يمكن القول أن الحماية الاجتماعية يمكن أن تمنع المخاطر أو تحد منها، وتشمل كثير من البرامج الرامية التي تضعها دول المنطقة إلى توفير العمل المأمون برامج التعليم وبرامج توفير المعدات لضمان استخدام مأمون للمواد الكيميائية الخطرة والاستثمارات في الهياكل الأساسية للحد من أثر الأخطار والمخاطر المتصلة بالطقس، ويمكن أن تشمل هذه البرامج الأشخاص الذين تم إدماجهم عكسياً ممن لا يملكون إلا قليلاً من وسائل الدفاع ضد المخاطر في التيار الاقتصادي العام الأكثر تنظيماً، ومن شأن هذه البرامج، إذا صيغت بطريقة مناسبة، أن تزيد من إنتاجية اليد العاملة.

* **القضاء على عمل الأطفال وحماية الأطفال والشباب:** هناك عدداً من العوامل تجعل من عمل الأطفال في الزراعة وفي المناطق الريفية مشكلة يصعب التصدي لها بشكل خاص، ومن هذه العوامل العدد الكبير للأطفال العاملين (تقريباً 60مليون بنت وصبي، تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 عاماً) والبدء في العمل في سن يافع والطبيعة الخطرة للعمل الزراعي وعدم وجود لوائح في هذا المجال وعدم إظهار عملهم وحرمانهم من التعليم وآثار الفقر والمواقف والتصورات المتأصلة إزاء دور الأطفال في المناطق الريفية.

وانتشار عمل الأطفال، لا سيما في الزراعة، يقوض فرص العمل اللائق والعمالة للبالغين ويضعف أسواق العمل الريفية لأنه يبقي على حلقة يكون فيها دخل المزارعين والعمال بأجر على السواء غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الاقتصادية لأسرهم.

وللقضاء على عمل الأطفال في المناطق الريفية، لا بد من سد أربع فجوات رئيسية :

1. يجب أن يتضمن التشريع الوطني لكل دولةأحكاماً تحظر عمل الأطفال الخطر وفقاً للاتفاقيتين رقم 138 ورقم [[22]](#endnote-23)182
2. لا بد من إلغاء الاستثناءات والإعفاءات في قوانين العمل الوطنية للعمال الزراعيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثناءات من الحد الأدنى للسن للعمل في المزارع الأسرية أو للأطفال العاملين إلى جانب آبائهم، تحرم الأطفال من الحماية المناسبة وبالتالي يجب مراجعتها.
3. غالباً ما يكون تفتيش العمل غير موجود أو ينطوي على الضعف في الزراعة. ومن الحيوي بناء قدرات إدارات تفتيش العمل ومفتشيها لمعالجة عمل الأطفال في الزراعة وضمان العمالة اللائقة للشباب
4. ينبغي تدارك الفجوات في معايير التعليم في المناطق الريفية.

ونتيجة لعوامل مثل الافتقار إلى المدارس ورداءة المعايير التعليمية وشدة فقر الأسر بحيث لا تقدر على إرسال أطفالها إلى المدرسة، لا توجد في الغالب خيارات بديلة للأطفال سوى العمل في ظروف قاسية واستغلالية في الزراعة. وتتجلى مواطن العجز التعليمية عند بلوغ سن الرشد في عدم الإلمام بالقراءة والكتابة وتدني مستويات التعليم والمهارات مما يؤدي إلى الحيلولة دون سبل الخروج من الفقر الريفي أمام كثير من العمال الزراعيين.

* **إعادة النظر في أوقات العمل الرسمية في المناطق الريفية :** تشكل أوقات العمل إحدى الفجوات الرئيسية في حماية العمال الزراعيين، إذ يعمل الكثيرون منهم أوقاتاً طويلة بانتظام، غالباً من شروق الشمس إلى غروبها، بحسب الموسم والطقس والمحصول. وغالباً ما يتجاوز هؤلاء العمال الحد المنصوص عليه لعدد ساعات العمل 30 ، وتستثني القوانين الوطنية لكثير من دول الإقليم في أغلب الأحيان العمال الزراعيين من الأحكام المتعلقة بالحد الأقصى لأوقات العمل[[23]](#endnote-24).
* **تطبيق معايير العمل الدولية :** رغم أنه لا يوجد بند شامل يتناول القطاع الريفي، فإن لمنظمة العمل الدولية عدداً كبيراً من البنود التي تنطبق على القطاع الريفي، لا سيما الزراعة، فهي توفر إطاراً قانونياًّ دولياًّ لحماية العمال الريفيين، وعلى الأخص العمال الزراعيين، غير أن كثرة عدد البنود المعنية قد يجعل من الصعب ترويجها، وليس من السهل بالضرورة التعرف عليها وقد يسبب ذلك مشاكل في تصور نوع الحماية التي تكفلها معايير العمل الدولية للعمال المعنيين، وهناك صعوبة أخرى ناجمة عن أن البنود ذات الصلة، عدا البنود الأساسية وبضعة بنود أخرى منها ثلاث من الاتفاقيات ذات الأولوية والاتفاقيتان رقم 11 ورقم 12 ، لا تحظى بتصديق جيد، فمعدلات التصديق على الاتفاقيات المواكبة للعصر والاتفاقيات ذات الوضع المؤقت التي تتناول الزراعة خصيصاً، متفاوتة جداً ، فهي تتراوح بين 122 تصديقاً على الاتفاقية رقم 11 وبين ثمانية تصديقات على الاتفاقية رقم 184 ، علاوة على ذلك، ورغم أن الدول المصدقة لا تستخدم إلا نادراً إمكانية استثناء العمال الزراعيين من تطبيق بعض الاتفاقيات، فإن هيئات الإشراف قد سلطت الضوء على مشاكل جسيمة متعلقة بالتطبيق في عدد كبير من البلدان.

1. **النهوض بنمو مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا في المناطق الريفية :**

النمو عامل أساسي للتنمية والقطاع الخاص محرك رئيسي للنمو في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء، ولا بد من أن يكون النمو مستداماً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، فالنمو شرط ضروري ولكنه ليس كافيا للتخفيف من حدة الفقر، ونمط النمو وتوزيعه ودرجة توفيره لفرص العمل على وجه الخصوص عوامل ستحدد ما إذا كان هذا النمو يخدم مصالح الفقراء أم لا ، وتتطلب سياسة الاقتصاد الكلي السليمة والمستقرة والإدارة الجيدة للاقتصاد سياسات نقدية ومالية وسياسات متعلقة بأسعار الصرف تضمن ظروفاً اقتصادية مستقرة وقابلة للتنبؤ بها، وينبغي للإدارة الاقتصادية السليمة أن تحقق التوازن بين الهدفين التوأمين المتمثلين في استحداث وظائف أكثر وأفضل ومكافحة التضخم ووضع سياسات ولوائح تحفز الاستثمار المنتج على المدى الطويل في المناطق الريفية في دول الإقليم وينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً لزيادة الطلب الإجمالي كمصدر للنمو الاقتصادي في المناطق الريفية. وفي حالة دول المنطقة، يقتضي تحقيق النمو في العادة دعماً من المجتمع الدولي عن طريق تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين سبل النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة. وتضطلع الحكومات بدور حيوي في دعم النمو في المناطق الريفية من خلال مجموعة من التدخلات.

إن زيادة الاهتمام بالتنمية المستدامة الإقليمية أسلوب مهم للنهوض بالتنمية الريفية، وهذا الاهتمام يشجع تقدم جميع الأنشطة الاقتصادية في الأقاليم الريفية وليس الزراعة فقط، يعزز مشاركة السكان المحليين وتقوية المؤسسات المحلية؛ يأخذ بنهج تخطيط استراتيجي قائم على تحديد محاور التنمية الممكنة في الإقليم مع استغلال اقتصادي رشيد لمختلف الأصول الإقليمية وتشجيع مؤسسات التنسيق الاقتصادي في الإقليم؛ يستفيد من الهوية الإقليمية كأصل من الأصول الإنمائية.

**خاتمة :**

إن النهوض بالعمالة الريفية من أجل التخفيف من حدة البطالة و الفقر في المناطق الريفية لبلدان الإقليم تحديان متعددا الأبعاد يتطلبان سياسات كفيلة بتوفير الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وهناك ترابط متبادل بين نمو المجتمعات الريفية وتنميتها وبين الإشراف الصحيح على البيئة الطبيعية التي تعتمد عليها معظم سبل العيش الريفية، فالنمو يمارس ضغوطاً على الموارد الطبيعية الأساسية وخصوصاً على الأرض والموارد المائية، ويؤدي التغير المناخي والضغط السكاني إلى استفحال هذا الاتجاه، بيد أنه بصرف النظر عن هذا الأمر، تظل الزراعة بوجه عام المستخدم الأكبر للأيدي العاملة الريفية ، ولهذا فإن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية ليستا خيارا، بل هما ضرورتان أساسيتان لمستقبل العالم الريفي عامة.

وعليه وبناءا على ما تقدم نوصي بالتوصيات التالية للتخفيف من حدة البطالة والفقر :

* تعزيز بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة في المناطق الريفية (الزراعية وغير الزراعية).
* جعل العمالة الريفية أكثر جاذبية بالنسبة للشباب و اجتذاب الاستثمار الخاص إلى المناطق الريفية.
* زيادة فرص العمالة الريفية غير الزراعية.
* توفير سبل أفضل للحصول على التعليم والارتقاء بالمهارات في المناطق الريفية.
* ضمان أن يكون العمال الريفيون، لا سيما العمال الزراعيون، محميين بموجب القوانين واللوائح الوطنية

وفي الممارسة أيضا.

1. **المراجع والهوامش :**

   - T. Beuchelt, 2006, Rural Unemployment in the NENA Region, draft paper. [↑](#endnote-ref-2)
2. - لا يوجد تعريف متفق عليه لكلمة "ريفي"، على المستوى الدولي، يمكن تطبيقه على جميع البلدان، غير أنّ حجم المكان أو أصغر تقسيم مدني في بلدٍ ما يبقى المعنى المتعارف عليه أآثر من غيره. وبالتالي، غالباً ما يتم تعريف المناطق الحضرية باعتبارها أماكن ذات كثافة سكانية تبلغ أو تتجاوز 2000 نسمة، في حين أنّ المناطق الريفية هي أماكن يقل فيها عدد السكان عن 2000 نسمة ومناطق قليلة السكان. وبالنسبة إلى البلدان حيث لا

   تكون الكثافة الديمغرافية كافية للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية. [↑](#endnote-ref-3)
3. - حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا،2007،ص24 [↑](#endnote-ref-4)
4. - Ahmed Galal,, Jean-Louis Reiffers, Rapport Du Femise 2007 Sur Le Partenariat Euro-méditerranéen ,France,2007,P22 [↑](#endnote-ref-5)
5. - N. Al-Ali, July 2004, The Relationship Between Migration Within and from the Middle East and North Africa and Pro-Poor /38 Policies; University of Exeter, Institute of Arab and Islamic Studies. [↑](#endnote-ref-6)
6. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 22 مارس 2006 ، وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية، جمهورية مصر العربية، مارس 2006.- [↑](#endnote-ref-7)
7. - G. Anriquez and K. Stamoulis: Rural development and poverty reduction: Is agriculture still the key? ESA

   Working Paper No. 07-02 (Rome, FAO, June 2007). [↑](#endnote-ref-8)
8. - البنك الدولي ، التقرير عن التمنية في العالم 2008،الزراعة من اجل التنمية –نظرة عامة- ، البنك الدولي ن واشنطن ، 2008. [↑](#endnote-ref-9)
9. - البنك الدولي: التقرير عن التنمية في العالم 2008 ، مرجع سابق. [↑](#endnote-ref-10)
10. - البنك الدولي: التقرير عن التنمية في العالم 2008 ، مرجع سابق [↑](#endnote-ref-11)
11. - حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، مرجع سابق ،ص 51. [↑](#endnote-ref-12)
12. - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، استعراض الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر والسياسات الزراعية/الريفية ، أوت 2006، ص 89. [↑](#endnote-ref-13)
13. - FAO, 2005, Breaking Ground: Present and Future Perspectives for Women in Agriculture (chapter on the Near East). [↑](#endnote-ref-14)
14. -Infrastructure at the crossroads: Lessons from 20 years of World Bank experience (Washington, DC, World Bank, 2006). [↑](#endnote-ref-15)
15. - البنك الدولي: التقرير عن التنمية في العالم 2008 ، مرجع سابق. [↑](#endnote-ref-16)
16. -التقرير الخامس مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، 2008 ، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97، ص07. [↑](#endnote-ref-17)
17. - مكتب العمل الدولي: الضمان الاجتماعي: توافق جديد في الآراء (جنيف، مكتب العمل الدولي، 2001) [↑](#endnote-ref-18)
18. - تعرف منظمة العمل الدولية الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القائمة على دورة الحياة والتي ترمي إلى حماية العمال في أماكن عملهم في الاقتصاد المنظم وغير المنظم من ظروف العمل غير العادلة والخطرة وغير الصحية. وترمي أيضاً إلى إتاحة الخدمات الصحية وتوفير دخل أدنى للأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم خط الفقر ودعم الأسر التي لديها أطفال. فهي تعوض فقدان دخل . العمل الناتج عن المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز أو فقدان عائل الأسرة أو الشيخوخة. [↑](#endnote-ref-19)
19. . IFAD: *Rural Poverty Report 2001* 19- انظر إلى [↑](#endnote-ref-20)
20. - تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، مؤتمر العمل الدولي2008، الدورة 97، التقرير الرابع، 2008، ص70. [↑](#endnote-ref-21)
21. - مكتب العمل الدولي :اتفاقية الصحة والسلامة في الزراعة ، 2001. [↑](#endnote-ref-22)
22. 22- مكتب العمل الدولي: تقرير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات 2004 ، التقرير الثالث (الجزء 01 ألف)، مؤتمر

    . العمل الدولي، الدورة 92 ، جنيف، 2004 [↑](#endnote-ref-23)
23. 23-الدراسة الاستقصائية العامة لمكتب العمل الدولي: ساعات العمل، من الساعات الثابتة إلى المرنة، 2005 ، الفقرات 73و 77و 78. [↑](#endnote-ref-24)